

مناهج تدوين الحديث في مصر وغيرها

كان تدوين الحديث في مصر وغيرها في القرن الأول الغرض منه حفظ السنة النبوية من الضياع ، وصيانتها من أن يتطرق إليها الوضع ، فكانت كتابة الحديث آنئذ كتابة فردية ، ثم مالبثت أن دونت في الصحف بجانب حفظها في الصدور .

أما في القرن الثاني فقد بدأ تدوين السنة فيه على يد الزهرى المقوفى سنة ١٢٤ هـ وكان منهج التدوين يقوم على جمع الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد في مؤلف خاص فكان لكل باب من أبواب السنة مؤلف خاص به تدون فيه الأحاديث المتعلقة بموضوعه مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوي التابعين .

ثم كانت المرحلة الثانية ، من مراحل التدوين في القرن الثاني ، بعد الزهرى حيث قام الأئمة : مالك ، وابن جريج ، وسفيان الثورى وغيرهم فجمعوا أحاديث الأبواب وضموها بعضها إلى بعض فكانت مصنفاً واحداً ومزجوا الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوي التابعين ، ونسج على هذا المنوال بقية أهل عصرهم . ولم يصلنا من مؤلفاتهم إلا موطاً الإمام مالك ومسند الإمام الشافعى ، والآثار للإمام محمد بن الحسن الشيبانى ووصف بعض المؤلفات الأخرى وأغلبظن أن العلماء أدمجوها في مؤلفاتهم بعد ذلك . بجانب حفظها في القلوب .

وكان الغرض من الجمع في هذا القرن الثاني هو خدمة التشريع وتيسير استنباط الأحكام ومن أمثلة ذلك « موطاً » الإمام مالك الذي يعتبر أول مصنف من المصنفات الصحيحة رتب على الأبواب .

قال أبوبكر العربي : الموطأ هو الأصل الأول والباب ، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى (١)

وقد عنى الإمام مالك في كتابه بتدوين الأحاديث القوية ، ومكث في تأليفه وتنقيحه وتهذيبه أربعين سنة ، وقد نهج في تدوين الحديث في كتابه أن يكون مرتبًا على الأبواب

(١) تنوير الحوالك ص ٥

فيذكر أحاديث كل باب ثم يتبعها بما ورد فيه من الآثار عن الصحابة والتابعين .

وأما في القرن الثالث الهجري فقد أخذ التدوين شكلاً جديداً غير الذي كان عليه فيما مضى ، فقام علماء هذا القرن وأفردوا أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن أقوال الصحابة وفتاوي التابعين ، وتصدى بعضهم لتدوين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التناقض ، أو يقع في حسبان البعض أنها غير صحيحة ، ويجمع الطعون الواردة عليها ويبين حقيقتها ويرد على تلك الطعون كما تقدم في الحديث عن ابن قتيبة الدينوري .

وكانت مناهج التدوين في القرن الثالث ترجع إلى الطرق الآتية : -

١) **منهج التدوين على المسانيد** : ويتحقق بجمع المؤلف ما يروى عن الصحابي في باب واحد من غير تقييد بوحدة الموضوع ، واتسم هذا المنهج بافراد الحديث وتجریده من أقوال الصحابة وفتاوي التابعين ، وجمع كل ما يروى عن الصحابي وأن اختللت موضوعات الأحاديث فمثلاً يوجد حديث للصلوة بجانب حديث الصوم وهكذا مع الجمع بين الحديث الصحيح وغيره .

فيذكر صاحب المسند مثلاً آبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وجمع مارواه من الأحاديث ثم عمر رضي الله تعالى عنه وهكذا .

وكان منهم من يرتب أسماء الصحابة على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب ، ومنهم من رتبها على السبق في الإسلام فقدم العشرة المبشرین بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ، ثم أصغر الصحابة سناً ثم النساء ومن سار على هذه الطريقة الإمام احمد بن حنبل .

ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في المعجم الكبير ومن طرق التصنيف على المسانيد تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواية فيه ، فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث وبها يظهر ارسال بعض ماعد متصلة ، أو وقف ماضن مرفوعاً وغير ذلك من الأمور المهمة ، وقد ألف الحافظ الكبير يعقوب بن شيبة البصري المتوفى سنة ٢٦٢ هـ مسندًا معللاً غير أنه لم يتم ، ولو تم لكان في نحو مائتي مجلد ،

والذى تم منه مسند العشرة والعباس وابن مسعود وعتبة بن غزوan وبعض الموالى
وعمار .^(١)

وطريقة المسانيد هذه هي التي ابتدأ التأليف عليها في القرن الثالث الهجري ، وأول من قام بذلك هو عبد الله بن موسى العبسى الكوفى ومسدد بن مسرهد البصرى وأسد بن موسى الأموى ، ونعميم بن حماد والخزاعى نزيل مصر ثم انتشر التأليف على هذه الطريقة بعد ذلك بين الآئمة والحفاظ كالأمام احمد بن حنبل واسحاق بن راهوية ، وكان منهم من جمع بين طريقة المسانيد وطريقة الابواب فى مصنفه كأبى بكر بن أبى شيبة^(٢)

ومن أعظم المسانيد مسند الإمام احمد بن حنبل ، وهو المراد عند المحدثين على الاطلاق وإذا أرادوا غيره قيده به باسم صاحبه^(٣) ، وقد يطلق المسند على "الكتاب المرتب على الابواب أو الحروف أو الكلمات لكون احاديثه مسندة ومرفوعة الى النبي - صلى الله عليه وسلم - ك الصحيح البخارى فانه يسمى (المسند الصحيح) و صحيح مسلم ، و سنت الدارمى فإنها تسمى بالمسند ، وهناك مسندات لم تصل إلينا كمسند الحارث بن الحارث بن أبى أسامة المتوفى سنة ٢٨٢ ، ومسند عبد الحميد المتوفى سنة ٢٤٩^(٤) وكان لهذه الطريقة مزايا وعيوب :

اما مزاياها ، فهي تجريد الأحاديث النبوية عن غيرها ، فقد أفردت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالتدوين ، وجردت من أقوال الصحابة وفتاوي التابعين ففي هذه الطريقة إذا نوع من استقلال الحديث عن الفقه .

وأما عيوب هذه الطريقة : فهي صعوبة الوقوف على الحديث في المسند ، لعدم جمع

الأحاديث المناسبة في موضوعاتها في باب خاص ، كما كان من عيوبها كذلك تبذر معرفة درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به أو عدمه ، لاحتمال أن يكون كل حديث في نظر القارئ صحيحاً أو ضعيفاً لأنها جمعت بين الصحيح وغيره ، فلا يستطيع إدراك هذا كله إلا الحافظ المتضلع ، وكان الбаعث لأصحاب هذه الطريقة على تدوين الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الصحة هو أن الطرق قد تتعدد فيصل الحديث إلى درجة الصحة ، كما أنها صالحة للاعتبار بها وقد تتبين صحة الحديث لنقاده بعد ذلك .

(١) تاريخ فنون الحديث (١٥)

(٢) مقدمة فتح الباري لابن حجر ص ٥

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٦١

(٤) نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي ص ٣٠٢ الدكتور على حسن عبد القادر

ومما هو جدير بالذكر أن العلماء في هذا العصر كانوا على درجة عالية في معرفة الصحيح من الأحاديث التي دونوها ، أو دونت لهم ، ومعرفة الضعيف منها ومعرفة عللها ، فكانوا على علم بحال المتون والأسانيد التي في هذه المسانيد .

(٢) منهج التصنيف على الأبواب :

ويقوم على تخریج الحديث على أحكام الفقه وغير ذلك ، وتبویب الأحاديث وترتيبها ترتيباً موضوعياً ، وتوزيعها أنواعاً مختلفة بحيث يجمع المصنف ماورد في كل حكم وفي كل باب على حدة ، فيجمع الأحاديث المتعلقة بالصلوة في باب ، والمتعلقة بالصوم في باب وهكذا ، وأهل هذه الطريقة منهم من اقتصر على إيراد ماصح فقط كالشیخین « البخاري ومسلم »

ومنهم من لم يقتصر على ذلك كأبى داود والترمذى والنسائى وكان من مزايا هذه الطريقة سهولة الحصول على الحكم الشرعى وغيره من الباب الخاص به ، والوقوف على درجة الحديث بيسراً وسهولة بخلاف الطريقة الأولى « طريقة المسانيد » حيث يصعب فيها الحصول على المطلوب ، وهذا مادعا الإمام البخارى إلى أن يتوجه في كتابه إلى الاقتصار على الحديث الصحيح وتبعه الإمام مسلم سيراً على منهجه .

وكان لهما الفضل في تمهيد الطريق أمام طلاب الحديث ليصلوا إلى الصحيح من الأحاديث دون عناء ، ولعل أقدم كتاب يمثل طريقة التصنيف على الأبواب هو « موطأ الإمام مالك » ، غير أنه مزجه بأقوال الصحابة والتابعين ، بخلاف عمل الشیخین فقد أفردا الحديث عن تلك الأقوال والفتاوی .

وكان الداعي لهذه الطريقة هو أن تكون عوناً للفقهاء وتسهيلها لهم في الوقوف على الأحاديث التي يستنبطون منها أحكامهم أو يستدلون بها أو يجتهدون على ضوئها .

(٣) الطريقة الثالثة : طريقة الجمع لبعض الأحاديث والطعون الموجهة إليها والرد

عليها كما في كتاب (تأویل مختلف الحديث) لابن قتيبة المصنفة على هذه الطريقة .